وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة الجيزة للعام المالى ٢٠٠١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة بجلسة ٢٠٠٣/٥/٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١٠/٢٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات ١٧١٨٢١٠,٤٨ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألفًا ومائتان وعشرة جنيهات وثمانية وأربعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ٨٦٨٤٨٤,٤٥٥ جنيه (فقط ثمانمائة وثمانية وستون ألفًا وأربعمائة وأربعة وثمانون جنيهًا وأربعمائة وخمسة وخمسون مليمًا لا غير) وبلغ فائض الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٤٩٧٢٦,٠٢٥ جنيه (فقط ثمانمائة تسعة وأربعون ألفًا وسبعمائة وستة وعشرون جنيهًا وخمسة وعشرون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ٧٤٩٦٣٩٤,٤١٦ جنيه (فقط سبعة ملايين وأربعمائة وستة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وتسعون جنيهًا وأربعمائة وستة عشر مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١٠/٢٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن